4

وجهة نظر مُشرّع فرصة العمر

هولي هولاند

في شهر حزيران 1989، عندما أعلنت المحكمة العليا في كنتكي أن النظام المدرسي في الولاية غير دستوري وأمرت المجلس التشريعي أن يعيد بناءه خلال سنة، أدرك جو رايت Joe Wright أن فرصة العمر قد أُتيحت له لتحسين ظروف أَطفال كنتكي.

وكزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ورئيس مجلس مدارس المقاطعة، كان يعرف كيف ينظر السياسيّون عادة إِلىٰ مدارس الولاية.

«بصورة عامة، وأثناء جلسات الجمعية العامة، ليس هنالك إِلاَّ جهود ضئيلة للغاية». قال مرة «اعملوا ما عليكم أن تعملوا حتىٰ الجلسة التالية حسب بنود الدستور».

ولكن الأمور قد تغيّرت خلال السنتين وأدَّت إِلىٰ صدور قرار المحكمة. في أوائل الثمانينيّات من القرن العشرين. ناضل رايت Wright وزعماء آخرون من المجلس التشريعي لتكون الجمعية العامة

obeikandl.com

مستقلّة عن الحاكم. إضافة لذلك، الحاكمة السابقة مارثا لين كولينز Martha Layne Collins، والمعلّمة المتقاعدة، اقترحت إحداث إصلاحات عام 1985. ومع أن كولينز أخفقت في إقناع المجلس التشريعي لتمويل خطتها، إلاّ أن جهودها لفتت الانتباه إلىٰ المدارس العامة المهملة في كنتكي.

وعندما أُعلن تكليف المحكمة في شهر حزيران 1989، نظر رايت Wright وزملاؤه في مجلس النوّاب والشيوخ إلىٰ التكليف كأمر ملحّ ومسؤول.

ألتحق رايت بالجمعية العامة 1976 وظنّ أن التحاقه بها ما هو إلاّ اطلاع سريع علىٰ الخدمات العامة. ولكن بعدما انتخبه زملاؤه الديمقراطيون ليكون في مركز الزعامة في ولايته الثانية، بقي في مركزه لمدة إحدىٰ عشرة سنة أُخرىٰ، متمتعاً في الواقع بأطول ولاية من أي زعيم أغلبية في تاريخ كنتكي.

ينعقد المجلس التشريعي في ولاية كنتكي في جلسات نظامية لمدة ستين يوماً كل سنتين، إضافة إلىٰ الالتزام بحضور اجتماعات اللجان وجلسات خاصة أحياناً، يدعو إليها الحاكم. ويتمتع المشرّعون خارج هذه الأوقات بالحرية في متابعة أعمالهم النظامية. إن رايت مزارع من الجيل الثالث، ولا يزال يقيم في البيت نفسه الذي وُلِد فيه. ويشترك مع أخيه في زراعة الذرة والقمح والصويا والتبغ وتربية قطعان الماشية في مقاطعة بريكينريدج Breckinridge التي تقع علىٰ طول حدود شمال غرب الولاية مع ولاية إنديانا، وفي منتصف

الطريق بين لويسڤيل Louisville وأووينزبورو Owensboro. وتَخرَّج رايت وزوجته باربارا وجميع أولاده الأربعة من مدارس كنتكي العامة وجامعات الولاية.

قبل أن يخدم رايت في مجلس الشيوخ، كان قد أُنتُخب كرئيس مجلس مدارس المقاطعة. ويفتخر بصورة خاصة من إقناع الناخبين للموافقة علىٰ نسبة 5 بالمئة من أجل الخدمات، الأمر الذي غطّىٰ مصاريف أبنية مدرسية جديدة خلال ولايته في وظيفته.

وبعد التحاقه بمجلس الشيوخ عام 1976، وحتىٰ تقاعده عام 1992، احتفظ رايت بمركزه في لجنة التربية في مجلس الشيوخ. وكان مطَّلعاً علىٰ المشاكل التي كانت منتشرة في المدارس العامة للولاية، ولكنه كان يعرف كيف تضغط البيروقراطية القوية وجماعات الضغط التي تمثِّل المعلّمين والإداريين وأعضاء مجالس المدارس لمعارضة أي جهد للتقليل من آثار تلك المشاكل.

مباشرة بعد صدور قرار المحكمة العليا في كنتكي 1989، كوَّن رايت وزعماء مجلس النوَّاب والشيوخ ثلاث لجان تُركِّز علىٰ المالية والمناهج والإدارة. وكانوا قد اعتمدوا علىٰ نصائح قدَّمها لهم المستشارون المشهود لهم قومياً، ولكنهم حاولوا إبعاد جماعات التربية في الولاية. وبالرغم من أن جماعات المناهج والإدارة درسوا فيضاً من القضايا الجدلية، لم تستطع اللجنة المالية إلاَّ أن تفعل القليل في البداية، لأن الحاكم واليس ويلكينسون، صرَّح علناً عن معارضته لرفع ضرائب الولاية.

«لن نتمكّن من تحسين التربية على نحو كبير دون رصد المزيد من الأَموال». قال رايت. ووصل مكتب الحاكم والجمعية العامة إِلىٰ طريق مسدود. «وكنا نأمل أن شيئاً سوف يحل هذه الأزمة» قال رايت.

بسرعة قرَّر زعماء المجلس التشريعي أَن عليهم أن يعقدوا جلساتهم الاستراتيجية بصورة غير علنية. وغالباً ما كان يجتمع رايت وأعضاء اللجنة الإِدارية الآخرون خارج فرانكفورت، عاصمة الولاية، وأحياناً في بيوت أعضاء هيئة المجلس التشريعي، وذلك لمرة في الأسبوع أَو مرتين خلال صيف وخريف عام 1989.

«هذا الشيء سيكون ثورياً وجذرياً، ولو عقدنا اجتماعات علنية وسمحنا لأولئك الذين لهم مصالح مختلفة في مجال التربية أن ينتقدوا انتقاداً هدَّاماً فلن نحصل على التغيير»، قال رايت. «والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنجز عملنا بنجاح هو إِسقاطه كالقنبلة في يوم محدَّد».

وبحثت لجنة الإِدارة في أصعب القضايا المتعلّقة بجدول أعمال الإِصلاح التربويّ، كما قال، ومن ضمنها بذل الجهود لمنع محاباة الأقارب في التوظيف، وهو أمر منتشر بين أعضاء مجلس المدرسة وإِعطاء المدارس المتميزة المزيد من الصلاحيات لإِدارة شؤونها الخاصة بها.

ووصف رايت المناقشات التي جرت بغضب في اجتماعات

اللجنة الخاصة بأنها من أشدّ المناقشات التي جرت في حياته التشريعيَّة. وذات مرة، كما قال، تجادل مع صديق عمره، كيني رابيار، Kenny Rapier، ديمقراطي من مدينة باردستاون، بصورة صاخبة للغاية حول مقترحات مختلفة، ولم يتبادلا الحديث لستة أسابيع. «كنا أصدقاء مخلصين» قال رايت «ولكن في بعض القضايا، ما كان لأحد منا أن يذعن للآخر».

ولكن اتفق الرجلان، إضافة إلىٰ زعماء آخرين من المجلس التشريعي، أن يقدِّموا تغييراً كبيراً لتبرير الزيادة المطلوبة في ضرائب الولاية. «لا يمكنكم أن تعتمدوا بليون دولار أَو نصف بليون دولار من أجل النظام القديم نفسه». قال رايت. «إنه أمر غير منطقي. إننا نعلم جميعاً إلىٰ ماذا أوصلنا النظام القديم نفسه».

عندما بدأتْ الجلسة التشريعيَّة النظامية في شهر كانون الثاني 1990، كان أعضاء اللجنة قد اتفقوا حول العديد من النواحي الرئيسية المتعلّقة بكامل الإصلاح. وبقي سؤال لم نجد له جواباً وهو كيف يمكن رصد اعتمادات مالية لهذه الخطة؟ وبقي السؤال بلا جواب.

بعدئذٍ، في وقت متأخر من مساء يوم الجمعة في أوائل شهر آذار، عندما كان معظم المشرِّعين يغادرون فرانكفورت لقضاء عطلة نهاية الأسبوع، تلقىٰ رايت مكالمة تلفونية من زعماء مجلس النوَّاب لكي يطلب من مسؤولي مجلس الشيوخ الآخرين الاجتماع في مكتب الحاكم. وسرعان ما اكتشف رايت أن زعماء المجلس النيابي قد

اتفقوا مع الحاكم حول كيفية رصد اعتمادات مالية لكامل الإِصلاح التربويّ. وإِذا لم يوافق مجلس الشيوخ علىٰ الخطة المالية الجديدة، كما قالوا، فهذا يعني أن الإِصلاحات قد ماتت.

أدرك رايت أن ليس له خيار إِلاَّ الموافقة علىٰ تلك الشروط. ومع ذلك، سارع ذلك المساء في البحث عن بعض زملائه الرئيسيين من مجلس الشيوخ عبر الهاتف وشرح لهم الخطة. وأخبرهم أَنه لا يريد منهم أن يسمعوا شيئاً عن الخطة من المراسلين أولاً الذين يمكن أن يكتشفوا القصة.

وواحدة من المفاجآت في تلك الليلة، كما قال رايت، كان الموقف المتشدِّد للحاكم المتعلق بزيادة الضريبة المقترحة. وبالرغم من موقفه العلني، ولأن المشرِّعين يمكن أن يجروا تصويتاً من أجل زيادة الضرائب، كما كان يعلم ويلكينسون، فإِنهم سوف يكونون أولئك الناس الذين سيتمسكون ببنود الدستور. ولكن قبل أن يدع خصومه يفوزون، أراد الحاكم أن يتأكّد أن بعض الجباية سوف تُخصَّص من أجل طرقات الولاية التي سوف تعيد الأموال التي رُصدتْ للانتخابات إِلىٰ منطقته وإِلىٰ المتعهدين الذين بذلوا الكثير من أجل حملته الانتخابية، كما قال رايت.

«وخرج من ذلك كله نقاش حول رغبة الحاكم في الحصول علىٰ ما اتفقوا عليه مكتوباً خشية أن ينتهي به المطاف دون نفوذ سياسي الذي كان يرغب في الحصول عليه فيما بعد»، قال رايت «وأخيراً صاغوا معاً بياناً قصيراً، وبدأ يدور حول الغرفة ليوقعه الجميع».

وَقَّع سبعة أَو ثمانية مشرِّعين علىٰ الوثيقة، قال رايت، ولكن العمليَّة توقفت عندما أخذ تشارلي بيرغر Charlie Berger الوثيقة بيده. كان بيرغر، وهو ديمقراطي من مقاطعة هارلان في شرق كنتكي، الرئيس المساعد المؤقت لمجلس الشيوخ، والذي قصة شعره الشائكة وغير الأنيقة وبنيته القصيرة القوية الممتلئة أكَّدت علىٰ بلادة ذهنه.

وروىٰ رايت القصة كما حدثت. «أخذ الورقة. وكنت جالساً بجانبه تماماً. وقال «يا جماعة، لن أوقِّع هذه الوثيقة. إذا كان الواحد منا لا يستطيع أن ينظر في وجه الآخر، ثم أوقِّع علىٰ هذا العهد، فهذا يعني أن هذه الوثيقة غير صالحة». وأخذ يؤكِّد في كلامه علىٰ الظنون التي كانت تدور في خَلَد الجميع. وأحرج جميع الحاضرين. فقال الحاكم، «إن تشارلي علىٰ حق».

وعندما انتهىٰ الاجتماع، أعطىٰ بيرغر الورقة إلىٰ رايت الذي طواها وهَمَّ في إلقائها في سلة المهملات. «ولما انخفض ارتفاع الصوت، لاحظتُ ذلك ووضعت الورقة في جيبي»، قال رايت. وعندما وصل إلىٰ البيت فيما بعد، كَوَتْ زوجته الورقة ووضعتها في الدفتر الذي تلصق علىٰ صفحاته الصور وقصاصات الصحف والمجلات وذلك للحفظ والصون. وَيَظُنُّ رايت أَنه سوف يقدم هذا الاتفاق الموثَّق إلىٰ سجل ومحفوظات الولاية في يوم من الأيام.

أما القرار حول كيف يمكن أن نُخَصِّص الاعتمادات من أجل خطة الإصلاح فقد أخذ نقاشاً خاصاً أثناء الجلسة وكان مثيراً إلىٰ أبعد

الحدود. أما موقف الناس فلما يأتِ بعد. وفي الأسبوع الذي تلا ذلك، ألقىٰ زعماء التشريع «القنبلة» أي مسودة مشروع المجلس النيابي رقم 940 ـ تسع مئة صفحة وأكثر حول تشريع الإِصلاح التربويّ الذي كان كبيراً ومعقداً لدرجة أن خصماً لا يستطيع أن يعبث به أَو يُفسده. وستكون النتيجة قانون الإِصلاح التربويّ في كنتكي 1990. (أَو KERA كما دُعي اختصاراً) وفي نهاية الدورة التشريعيَّة النظامية، «دَبَّت الحياة في قانون الإِصلاح»، كما قال رايت. «وكان علينا أن نسحب المشروع (من لجان التشريع ومجلس النوَّاب والشيوخ) في نهاية الأسبوع التالي. لقد أُدخل بعض التعديلات علىٰ المشروع أثناء المناقشة، ولا أكاد أصدّق أَنه لم يعد هنالك المزيد من الأخطاء أَو التعديلات... فالتركيز الشديد، والزمن الذي يقيدك ـ إِنني لا أعرف تماماً كيف أصف شعوري المتعلّق بذلك أَو الطريقة التي أثّرت عَليّ».

ولكن التوتر لم ينتهي بالموافقة علىٰ مشروع القانون. فلمدة السنتين التاليتين، وقبل أن يترك رايت مجلس الشيوخ، أصابه إِرهاق بسبب أسئلة وشكوىٰ الأصدقاء العاملين في المجتمع التربويّ. «وأعتقدُ أن شعورهم كان مثل شعوري أثناء الأسابيع الثلاثة التي انقضت عندما نحاول إِصدار مشروع القرار»، قال رايت. «وكانت المشكلة كيف يمكن أن نفعل كل ذلك في الإِطار الزمني الذي كان لدينا؟» وأظن، عندما أتذكر الأحداث الماضية، أَنه ربما بالغنا في دفع

القضية بشدّة وسرعة، وأحياناً يخطر لي أننا لم نبالغ لأن قضيتنا صَمَدَتْ على محك النقد والتحليل وكانت النتيجة على أَحسن ما يرام.

ساعدت وسائل إِعلام الولاية في تهدئة التوتر ودعت إِلى التريث والصبر، قال رايت، مع أَنه كان يخشى أن يأتي وقت تنجح فيه مجموعات المعارضة في إِقناع مجلس التشريع أن يتراجعوا عن تأييدهم للإِصلاحات إِذا ظهر دليل بأن التقدّم كان ضئيلاً. «ولكن ذلك الخوف لا يتملكني الآن، وأعتقدُ أن قانون الإِصلاح أثبت أَنه إِيجابي للغاية، وآخذ في التقدّم على نحو مستمر للغاية، والنتائج جيدة للغاية».

تَخرَّج أصغر أَطفال رايت من المدرسة الثانوية عام 1992، ولم يختبر العديد من تعديلات قانون الإِصلاح مباشرة. ولكن ابنته، المعلّمة في مدرسة ثانوية والتي بدأت عملها بعد تنفيذ قانون الإِصلاح، كانت تطلعه على التوقعات رفيعة المستوى المتعلقة بعمليَّة التعلُّم في كنتكي.

«إِنها واثقة وموقفها لا يقبل الجدل تجاه قانون الإِصلاح» قال رايت. إِنها تشعر أن هنالك الكثير من المرونة في المناهج وتستطيع أن تستخدم رأيها الخاص، وتُعلِّم الأَطفال أن يفكِّروا... أعتقد أن المدارس أفضل بكثير مما كانت عليه منذ خمسين سنة، بل إِنها لا تقارن بها».

وينظر رايت، 59 سنة الآن، إِلىٰ الوراء وإِلىٰ التراث الذي تركه لأَطفال كنتكي ويشعر بالفخر من عمله الذي قدَّمه كمشروع ويدرك أَنه لا يزال هنالك طريق طويل أمام الأَطفال قبل أن يصلوا إِلىٰ التفوُّق الأَكاديمي، ولكن لديهم فرصة للنجاح أفضل بكثير من الأَجيال التي جاءت قبلهم. وربما سوف يعلمون أن التغيير شيءٌ لا ينبغي أن يخشوه.

«والتغيير يُذكِّرني بأخي» قال رايت. «صادفتنا مشكلة في عملنا مؤخراً، وقَلِقَ أخي واعترضَ كثيراً حولها، ثم نظر إِلي وقال، «أنا أكره التغيير». ولن أنس تلك النظرة التي ظهرت علىٰ وجهه. وأعتقد أن هذا ما كان يشعر به معظم الإِداريين والمعلّمين تجاه قانون الإِصلاح».

تطورت الأبحاث الرئيسية المعرَّضة للتقييم لتصف بدقَّة أكثر من السَّابق ما ينبغي أن يعرف الطلَّاب وما يستطيعون أن يفعلوه في سبع أبحاث: القراءة، والكتابة، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والفنون، والعلوم الإِنسانية، والحياة العملية، والدراسات الحرفية. ومع أن أَهداف عمليَّة التعلُّم المذكورة في قانون الإِصلاح تحدَّثت عن المهارات الأساسية، والأَفكار الهامة في الأبحاث، وطلبت أن يكون هنالك مهارات ذهنية، إِلاَّ أن هذه الأَهداف العامة لم تحدّد بدقَّة للمعلّمين والطلَّاب ما ينبغي أن يُعَلَّم وماذا سوف يقيَّم في الصفوف 4، 5، 7 و8 وكذلك 10 و12.